في تغذية المسلم بالمسلم اعظم الله اجرك وصبرك وفي تغذية الكافر بالمسلم
غفر الله لميتك وحيي غراك قال كتاب الزكوة يجب الزكوة في خمسة
اشياء المواشي والاثمان والزروع والثمار وعروض التجارة ان
الزكوة في اللغة الزيادة يقال زكى الزرع يزكو زكاء اي نما ويسمى الخرج
زكاة لكمال وجوبا زكوة لانه يزيد في بركة الخارج منه وبوقوعه يقيه عن الآفات
ودليل وجوبها ما ذكرناه في الصلوة اما يجب الزكوة في خمسة اشياء احدها
المواشي الثاني الاثمان والثالث الزروع والرابع الثمار والخامس
عروض التجارة وهي كل ما يشترى به ليزداد المال بالارباح الحاصلة
منه قال فاما المواشي فيجب الزكوة في ثلثة اصناف من الابل والبقر و
الغنم اقول هذا الوضع ظاهر لا يحتاج الى البيان فلم نطول الكلام
بالزوايد رعاية لغاية الاختصار للعبدة للاستحضار قال وشرائط
وجوبها في خمسة اشياء الاسلام والحرية والكمال التام والنصاب والحول
اقول شرائط وجوب الزكوة في المواشي ستة اشياء الاول
الاسلام فلا تجب على الكافر الاصلي حربيا كان او ذميا وتجب على المرتد
ولكن توقف كملكه حتى اذا اسلم اداها وان لم يسلم بان زال ملكه بالردة
الثاني الحرية فلا تجب على القن ان قلن يملك بتمليك السيد وهو للرجوع
ولا على المكاتب ولكن يجب على من ملك بعضه الحر نصابا ويجب في مال الصبي
والمجنون وعلى الولي الاخراج فان لم يخرج وجب عليهما الاخراج بعد البلوغ
والافاقة فاذا اخرج الولي وجب ان ينوي هذا فرض زكوة مال فلان او
فرض صدقة ماله او ما شبههما كما تصح وتكفي نية الموكل عند التصرف
الى الوكيل في اظهر الوجهين لانه صاحب المال فهو اولى بالنية كذا الاولى
ان ينوي الوكيل ايضا عند التفويض لكن الاظهر انه يكفي نية السلطان اذا اخذ
زكوة الممتنع والثالث الملك التام وتجب في الجمل في بهيمة والدين على
لا يقدر على استقاط باعجز نفسه وقبول الفقه والرابع النصاب على ما يجيء